واقع بيئة أداء الأعمال وتداعياته على تطور المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر

د. معطي لبنى*

Date de soumission : 13-11-2021 Date d'acceptation : 07-01-2022

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على مؤشر بيئة أداء الأعمال في الجزائر؛ وإلى أي مدى يمكن لهذا المؤشر أن يشجع المؤسسات المصغرة والناشئة في التقدم والتطور والاستمرارية. ومن خلال بحثنا تمكنا من الإطلاع على هذا المؤشر الذي عرف مراتب جد متدنية في الجزائر سواء تعلق الأمر بالترتيب العالمي أو العربي. كما لاحظنا أيضا أن أغلب الدول التي تأتي بعد الجزائر هي في الغالب دول تعاني من حروب ونزاعات سياسية. ونظرا لما سبق لابد من توفر جملة من الشروط والإجراءات التي من شأنها أن تحسن من أداء مؤشر بيئة أداء الأعمال؛ ومن ثم ستساهم حتما في تحسن أداء المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار؛ المؤسسات المصغرة والناشئة؛ مؤشر سهولة أداء الأعمال.

تصنيفات JEL : M21, P42

Abstract

This research aims at trying to identify the reality of the Doing Business Index in Algeria, and how can it encourage micro-enterprises and Start-ups to develop and continue. Through our research; we were able to find this indicator, and we have noticed that Algeria's rank is very late; whether in the Arabic or international ranking. Also, most of the countries that come after Algeria are mostly countries that suffer from wars and political conflicts. Accordingly, it is necessary to provide the appropriate conditions and procedures to improve the performance of this indicator and thus improve the performance of micro-enterprise and start-ups in Algeria.

* د. معطي لبنى

أستاذة محاضرة –ب–

جامعة محمد بن أحمد وهران 2

maati_loubna@hotmail.com

Key words: Investment climate, Micro and start-ups enterprise's, Ease of doing business Index.
Jel Classification Codes: M21, P42

المقدمة:

تعيش معظم الاقتصاديات اليوم ما بات يعرف بـ "عصر الأعمال"، حيث أصبح تقدم الأمم وقدرتها على رفع مستوى معيشة أفرادها؛ مرهون بقدرة المنظمات المختلفة على إشباع احتياجات ورغبات المستهلكين على اختلاف أنواعها بكفاءة وفعالية عاليتين. وعلى اختلاف النسيج الاقتصادي من بلد لآخر تبقى المؤسسة هي المحور الأساسي الذي يعول عليه في كل مرة للدفع بعجلة الاقتصاد؛ وفي هذا السياق بدأت العديد من الدول تهتم أكثر فأكثر بالمؤسسات عامة وبالمؤسسات المصغرة والناشئة خاصة، وذلك لقناعتها التامة بأهمية مساهمة هذه الأخيرة في زيادة التشغيل والرفع من القيمة المضافة؛ ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية، بالإضافة لدورها الفعال في تحسين الكفاءة والابتكار من خلال تعزيز المنافسة. وكل ما سبق من شأنه أن يساهم مباشرة في تنويع الهيكل الاقتصادي. وتشير الإحصائيات بأن هذه المؤسسات من شأنها أن تساهم بحوالي 45 % في التشغيل في القطاع الرسمي، و33 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، ويمكن لهذه النسب أن ترتفع إذا تم أخذ القطاع غير الرسمي بعين الإعتبار(Khrystyna, Melina, Rita, 2010) .

أما بالنسبة للدول المتطورة فهي تولي اهتماما بالغا للمشاريع المصغرة؛ ففي ألمانيا مثلا نجدها تشكل ما يقارب 96 % من إجمالي عدد المشاريع القائمة في قطاع الأعمال، وتوظف هذه المشاريع قرابة 77 % من إجمالي القوة العاملة (حرب، 2006)، كما أنها على المستوى العالمي تشكل ما نسبته 90 % من المنشآت في العالم وتوظف (من 50 إلى60 %) من القوى العاملة (المحروق و مقابلة،2006).

وعلى هذا الأساس كان لزامًا على الدول أن تهتم بهذه المؤسسات وتوفر لها البيئة الخصبة التي من شأنها أن تساهم في إنشاءها وتضمن استمراريتها. والبيئة التي نقصدها هنا هي بيئة أداء الأعمال والتي يجب أن تكون مشجعة للمستثمرين –سواء كانوا محليين أو أجانب–لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية المصغرة والناشئة. ونظرا لأهمية الموضوع عكفت العديد من الهيئات الدولية الغربية منها والعربية لدراسة البيئة الاستثمارية؛ من خلال البحث في العوامل والمؤشرات التي من شأنها أن تؤثر فيها سلبا أو إيجابا. وكان من أهم المؤشرات التي وضعت لهذا الغرض ما يعرف بـ "مؤشر بيئة أداء الأعمال" والذي يشمل العديد من المؤشرات الفرعية التي حاول المختصون من خلالها الإحاطة بكل العوامل التي يمكن أن تؤثر على عملية تجسيد المشروع الاستثماري بصفة عامة. وفي هذا السياق يندرج موضوع بحثنا الموسوم بـ:

"واقع مؤشر بيئة أداء الأعمال في الجزائر وتداعياته على المؤسسات المصغرة والناشئة"

ومن خلال هذا الموضوع سنحاول ما أمكن تسليط الضوء على مؤشر بيئة أداء الأعمال في الجزائر؛ وإلى أي مدى يمكن لهذا الأخير أن يشجع هذه المؤسسات في المضي قدما وذلك بإنشاء المزيد من المؤسسات، أو أن يشكل عقبة أمام تجسيدها وتطورها وإستمراريتها.

وبذلك يمكن القول بأن موضوع بيئة أداء الأعمال يعتبر وعن جدارة من أهم المواضيع التي ينبغي أن نسلط الضوء عليها لأنه يعتبر ودون مبالغة؛ المنعرج الحاسم إما لتشجيع المؤسسات للاستثمار بشكل أفضل، أو أن يعرقلها ويحد من مسيرتها. كل ما سبق سنحاول معالجته من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن لمؤشر بيئة أداء الأعمال أن يؤثر على تطور المؤسسات المصغرة والناشئة الجزائرية؟

وحتى نتمكن من الإجابة على التساؤل السابق؛ ارتأينا ضرورة تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار النظري لمؤشر بيئة أداء الأعمال؛

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة والناشئة؛

المحور الثالث: تحليل مؤشر أداء الأعمال في الجزائر وانعكاساته على تطور المؤسسات المصغرة والناشئة.

واختتمنا بحثنا بجملة من النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الإطار النظري لمؤشر بيئة أداء الأعمال

تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية المستثمرين لغوض تجربة الاستثمار في بلد دون الآخر، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن هذه البيئة هي بمثابة المرآة العاكسة لواقع المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، فكلما توفرت بيئة مشجعة أدى ذلك لانشاء المزيد من المؤسسات والمشاريع الاقتصادية والعكس صحيح. ونظرا لأهمية بيئة أداء الأعمال في توضيح معالم الأوضاع الاستثمارية في مختلف الدول؛ عكف كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية على إصدار مؤشر يُعنى بدراسة ومراقبة ذلك؛ وفق "مؤشر سهولة أداء الأعمال".

1.– تعريف مؤشر سهولة أداء الأعمال: يهتم هذا المؤشر بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية لـ 190 دولة حول العالم. ولقد تم إصداره منذ سنة2003، كما يعنى مؤشر سهولة أداء الأعمال يقيس ما يلزم من إجراءات ووقت وتكلفة لاستكمال معاملة ما؛ بما يتفق والأنظمة ذات الصلة؛ وهو يضم عشر مؤشرات فرعية تشمل كل المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري منذ إنشائه إلى غاية تصفيته، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الأنظمة كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والتي تؤثر على الشركات طوال مدى دورة حياتها

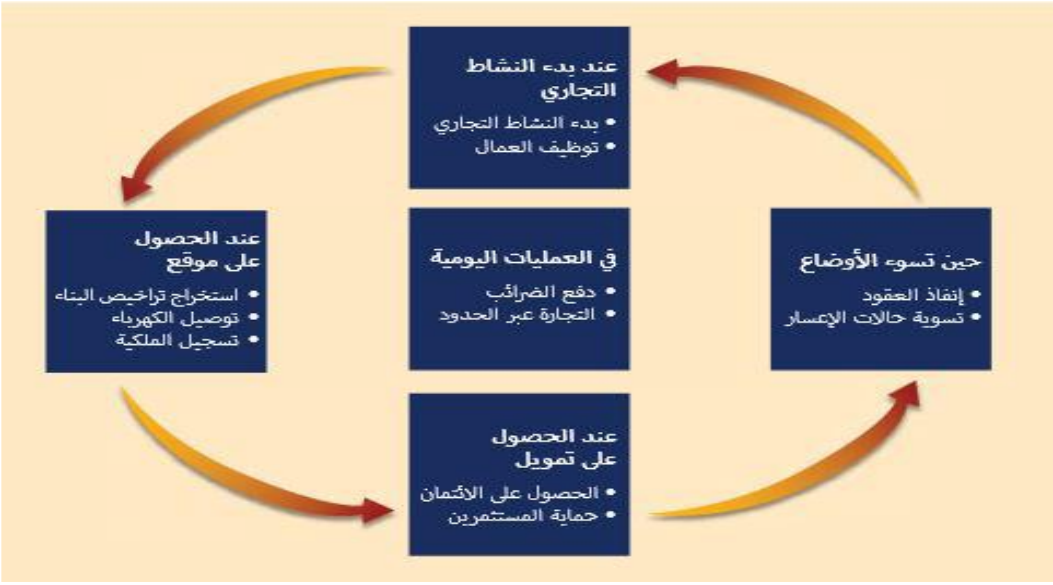

المصـــدر: ممارسـة أنشـطة الأعمـال 2014، " فهـم الأنظمـة المتعلقـة بالشـركات الصـغيرة والمتوسـطة الحجـم"، الطبعة 11، البنك الدولي، واشنطن، ص 2.

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصادات التي تحتل أعلى المراكز من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ليست بالضرورة هي الاقتصادات التي لا تتوفر فيها أنظمة، بل هي الاقتصادات التي تمكنت حكوماتها من خلق بيئة تنظيمية تسهل التفاعلات في السوق التجارية وتحمي الصالح العام بدون أن تعوق بلا مبرر تنمية القطاع الخاص، وهي-بعبارة أخرى-بيئة تنظيمية تضم مؤسسات قوية وتكلفة متدنية للمعاملات. كما أن لجميع هذه الاقتصادات قطاع خاص متطور وبيئة تنظيمية فعالة بشكل معقول ما يتيح تحقيق توازن مقبول بين الحماية التي توفرها القواعد الجيدة وضرورة وجود قطاع خاص بدون عوائق (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2014، ص 2) .

2.- المؤشرات الفرعية التي يشملها مؤشر سهولة أداء الأعمال: يشمل "مؤشر سهولة أداء الأعمال" عشر مؤشرات فرعية يمكن تعدادها على النحو التالي (أمل، منى، 2017، ص ص 3- 5):

1.2.- بدء النشاط التجاري: يلخص التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع، عدد الإجراءات ومدتها، والتكلفة التي تواجه الشركات ذات المسؤولية المحدودة لتتوافق مع المتطلبات القانونية والإدارية عند بدء النشاط وهو يشمل أربع مؤشرات:

- الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة وتشغيلها.
- المدة اللازمة لاستفاء كل إجراء.
- التكلفة اللازمة لاستفاء كل إجراء.
- الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.

2.2.- إستخراج تراخيص البناء: يدرس خطوات ومدة وتكلفة التقيد بمتطلبات انجاز مشروع معين، ويشمل ثلاث مؤشرات:

- الإجراءات القانونية اللازمة لانجاز المشروع.
- المدة الزمنية اللازمة لاستفاء كل إجراء.
- التكلفة اللازمة لاستفاء كل إجراء.

3.2.- الحصول على الكهرباء: يشمل جميع الإجراءات المطلوبة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة لها.وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على العقود معها، وكافة عمليات الكشف

والتصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى. بالإضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية. وخلال التقرير الصادر سنة 2017 تم إضافة مقياسين جديدين لمؤشر الحصول على الكهرباء وهما: مقياس موثوقية التغذية وشفافية التعريفة وسعر الكهرباء، ويتضمن هذان المقياسان بيانات كمية حول مدة وتواتر انقطاع التيار الكهرباء فضلًا عن معلومات نوعية حول الآليات التي تضعها مؤسسة الكهرباء لرصد انقطاع التيار الكهربائي وإعادة التغذية الكهربائية، ومعلومات حول شفافية التعريفة وسهولة الحصول عليها بالإضافة إلى وجود رادع مالي يهدف للحد من الانقطاع الكهربائي.

4.2.- تسجيل الملكية: يهتم بالتسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام منشأة أعمال (المشتري) بشراء عقار من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ومن ثم نقل سند الملكية إلى المشتري حتى يتمكن من استخدام العقار المشترى لتوسيع أنشطة أعماله، أو كضمانة عينية للحصول على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك، ويحسب التقرير المدة والتكلفة اللازمتين لاستكمال كل إجراء. بالإضافة إلى ذلك يقيس التقرير مقياس نوعية نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد؛ والذي يشمل الأبعاد الخمس التالية:

- موثوقية البنية التحتية.
- شفافية المعلومات.
- التغطية الجغرافية.
- تسوية النزاعات على الأراضي.
- المساواة في حقوق الملكية.

5.2.- الحصول على الائتمان: يقيس الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات؛ من خلال مجموعة تقيس مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الاقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، وتقرير المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى تقيس التغطية ونطاقها وإمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق خدمة مقدمي خدمة التقارير الائتمانية مثل مكاتب أو سجلات الائتمان.

6.2.- حماية المستثمرين الأقلية: يقيس قوة حماية المساهمين الأقلية في حالة تضارب المصالح من خلال مجموعة من المؤشرات وحقوق المساهمين في حوكمة الشركات لمجموعة أخرى، وقد وضعت هذه البيانات بناءًا على استبيانات شملت محامين متخصصين في قوانين الشركات والأوراق المالية وهي تستند أيضًا على أنظمة الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقوانين الإجراءات المدنية، وقواعد الإثبات لدى المحاكم.

7.2.- دفع الضرائب: وهو يشمل كل من عدد مدفوعات الضرائب، الوقت اللازم لإعداد الإقرارات؛ وسداد الضرائب، ومجموع الضرائب كنسبة من الأربح قبل تحمل العبء الضريبي.

8.2.– التجارة عبر الحدود: يسجل الوقت والتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة باسترداد وتصدير السلع والبضائع المرتبطين بثلاث مجموعات من الإجراءات. كما يسجل مدى الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، وكذلك الامتثال لقوانين الحدود، والنقل الداخلي.

9.2.– إنفاذ العقود: يحسب الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري.

10.2.– تسوية حالات الإعسار: يدرس الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات بدعاوي إشهار الإفلاس؛ التي تكون المؤسسات المحلية طرفًا فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية، ومعدل استرداد الدين.

ويبقى الأمر الأكثر أهمية هو كيفية تصنيف الاقتصاديات حسب هذا المؤشر، ونشير هنا إلى أن الترتيب يتم بطريقة تنازلية، فكلما كان الترتيب قريب من 1؛ دلَّ ذلك على مرتبة عالية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال وأن البيئة التنظيمية أكثر قابلية لإدارة مؤسسة ما.

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة والصغيرة.

1.– تعريف المؤسسات الناشئة : أو ما يعرف بـ " startups "؛ حيث أن الكلمة تنقسم لجزئين: Start وتشير إلى فكرة الانطلاق، وكلمة Upالتي تشير لفكرة النمو. ولقد بدأت عملية استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع ظهور شركات رأس المال المخاطر؛ لتعرف انتشارا واسعًا بعد ذلك.

وحسب القاموس الإنجليزي؛ تعرف المؤسسة الناشئة بأنها مشروع صغير بدأ للتو، أما في القاموس الفرنسي la rousse فيعرفها بأنها "المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنلوجيا الحديثة". في حين نجد Paul Graham يعرفها بأنها عبارة عن: "شركة صممت لتنمو بسرعة"، وكونها أسست حديثًا فهذا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنلوجيا، أو أن تمول من طرف مخاطر أو مغامر؛ فالأمر الجيد الذي يهم هو النمو وأي شيء يتعلق بالمؤسسات الناشئة يتبع النمو (بوالشعور، 2018، ص 420).

كما يشير Paul Graham إلى أن النمو الجيد للمؤسسات الناشئة يكون بين 5% و 7 % أسبوعيًا، وفي فترات استثنائية يمكن أن يسجل ما قيمته 10 %. كما يؤكد Patrick Fridenson أن المؤسسات الناشئة ومفهومها لا ينحصر فقط على موضوع العمر أو الحجم ولا بقطاع النشاط؛ وإنما يجب الإجابة على التساؤلات التالية (بوالشعور، 2018، ص 420) :

- ✓ نمو قوي محتمل؛

- ✓ استخدام تكنلوجيا حديثة؛
- ✓ تحتاج لتمويل ضخم؛
- ✓ أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة.

وانطلاقًا من كل ما سبق يمكن الخلوص لنتيجة مفادها أن المؤسسات الناشئة هي: " مؤسسات تسعى لإنتاج وتسويق منتج جديد أو خدمة مبتكرة وتستهدف سوقًا كبيرًا؛ غالبًا ما يتميز بارتفاع عوامل عدم التأكد والمخاطرة، وبغض النظر عن حجمها أو مجال نشاطها فهي تحقق على الأغلب معدلات نمو قوية وسريعة في حالة نجاحها". ولعل هذا التعريف النظري يؤكده التطور البالغ الذي شهده سوق الاستثمار وفق هذه المنشآت وهذا ما يمكن توضيحه من خلال التمثيل البياني التالي:

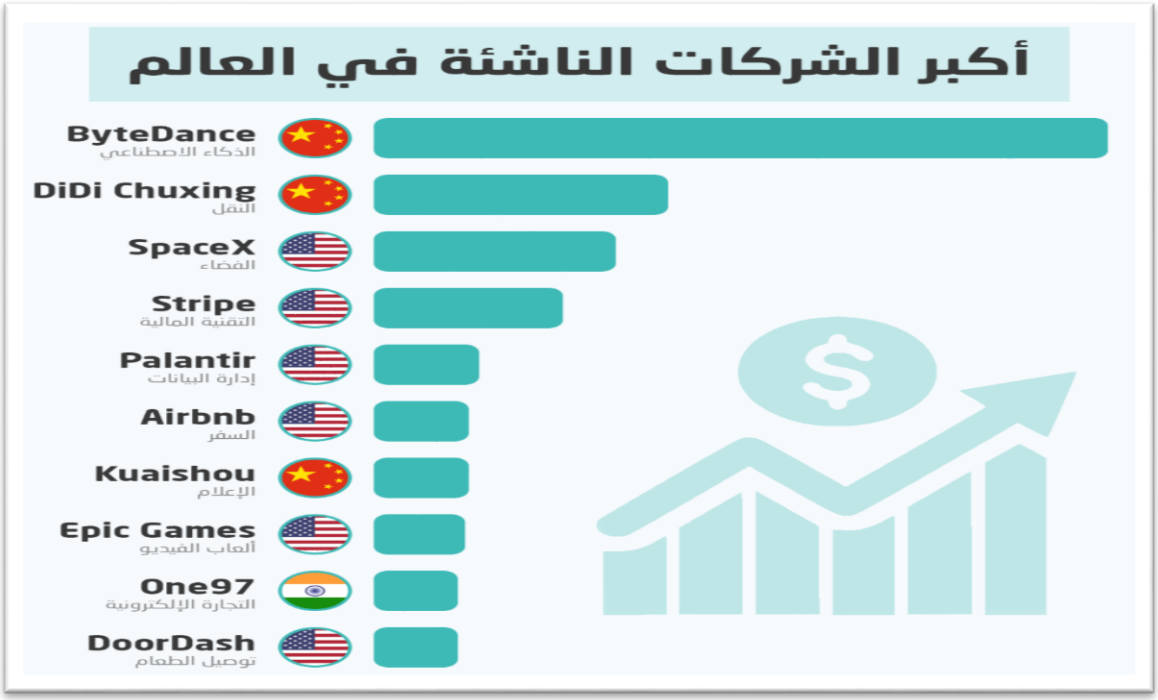

الشكل رقم 02: توزيع أكبر الشركات الناشئة في العالم

Source : https://www.mena-tech.com . datte de consultation le : 12-08-2021 a 12h 00

ويمكن توضيح البيانات والمعلومات الواردة في التمثيل البياني السابق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: أكبر عشر منشئات ناشئة في العالم

اسم المؤسسة	سنة التأسيس	مجال الاستثمار	بلد الأصل	التقييم الحالي
ByteDance	2012	الذكاء الإصطناعي	الصين	140 مليار دولار أمريكي
DiDi Chuxing	2012	النقل	الصين	56 مليار دولار أمريكي
شركة SpaceX	مطلع الألفية	الفضاء	الولايات المتحدة الأمريكية	46 مليار دولار أمريكي
شركة Stripe	2010	التقنية المالية	الولايات المتحدة الأمريكية	36 مليار دولار أمريكي
Palantir Technologies	2003	إدارة البيانات	الولايات المتحدة الأمريكية	20 مليار دولار أمريكي
شركة Airbnb	؟	السفر	الولايات المتحدة الأمريكية	18 مليار دولار أمريكي
شركة Kuaishou	2011	الإعلام	الصين	18 مليار دولار أمريكي
شركةEpic Games	1991	ألعاب الفيديو	الولايات المتحدة الأمريكية	17,3 مليار دولار أمريكي
شركة One97 Communications	؟	التجارة الإلكترونية	الهند	16 مليار دولار أمريكي

شركة DoorDash	2013	توصيل الطعام	الـولايات المتحـدة الأمريكية	16 مليار دولار أمريكي

المصدر: حسب البيانات الواردة في التمثيل البياني السابق ومن نفس المصدر.

2.– مفهـوم المشـاريع المصـغرة: يـرتبط مفهـوم المشـاريع المصـغرة بمصـطلحات عـدة منهـا: المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، المشـاريع متناهيـة الصـغر، المنشـآت الصـغيرة...كما يـتم ربطهـا عـادة بالصـناعات الحرفيـة الصـغيرة في حـين يمكـن أن تتسـع هـذه المشـاريع لتشـمل عـدة مجـالات وقطاعـات سـواء الصـناعية، التجاريـة، الزراعيـة أو حـتى الخدماتيـة. كمـا أن الاخـتلاف في التسـمية اتسـع ليشـمل الاخـتلاف أيضـا في وضـع تعريـف محـدد لهـا، فهنـاك عـدة تعـاريف للمشـاريع المصـغرة و الـتي تتفـق في نقـاط وتختلـف في أخـرى وذلـك حسـب الجهـات الـتي أصـدرتها. وفي هـذا السـياق تجـدر الإشـارة إلى أن إحـدى الدراسـات الصـادرة عـن معهـد ولايـة جورجيـا أشـارت بأن هنـاك أكثـر مـن 55 تعريفـاً للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في 75 دولـة (المحـروق، مقابله، 2006). وهناك اتجاهان رئيسيان لتصنيفها وتعريفها:

1.2.– تعريـف المشـاريع المصـغرة بالاعتمـاد علـى المعـايير الكميـة: مـن أهـم المعـايير الـتي تنـدرج تحـت هـذا التصـنيف: معيـار عـدد العمـال وفي هـذا السـياق جـاء تعريـف لجنـة الأمـم المتحـدة للتنميـة الصـناعية للمشـاريع المصـغرة في الـدول الناميـة UNIDO كالتـالي" المشـاريع الصـغيرة هـي الـتي يعمـل بهـا مـن 15-19 عامـل، والمتوسـطة هـي الـتي يعمـل بهـا مـن 20-99 عامـل ، والكبـيرة هـي الـتي يعمـل بهـا أكثـر مـن 100 عامـل" (عمـر، 2003) ،و يمكـن الاعتمـاد علـى معيـار رأس المـال أو معيـار المسـتوى التكنولـوجي عنـدما يتعلـق الأمـر بالـدول المتطـورة، وهـذا مـا يتنـافي مـع الـدول الناميـة الـتي تعـاني مـن قصـور في المستوى التكنولوجي، وتذبذب في أرقام المبيعات.

2.2.– تعريـف المشـاريع المصـغرة بالاعتمـاد علـى المعـايير الوصـفية: أهـم تعريـف ينـدرج ضـمن هـذه المعـايير تعريـف لجنـة التنميـة الاقتصـادية الأمريكيـة حيـث تـرى بأن المشـروع الصـغير هـو الـذي يسـتوفي شـرطين على الأقل من الشروط التالية:

- ✓ أن يكون المالك هو المدير،
- ✓ أن يتم توفير رأس المال من المالك سواء كان فردا أو جماعة،
- ✓ أن يكون العمال والملاك يعيشون في مجتمع واحد،

✓ أن يكون حجم المشروع صغير مقارنة مع حجم القطاع الذي ينتمي إليه. (فرحان، سنة ؟)

وكل ما سبق تلخصه الدكتورة (عنبة، 2002) في تعريفها الذي ترى من خلاله أن المشروعات المصغرة هي:" منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبا، وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة". وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى التعريف التالي للمشاريع المصغرة وهي أنها: منشأة بسيطة ذات هيكل تنظيمي واضح حيث يعتبر مالك المشروع هو المدير، تمتاز بسهولة الإنشاء وبساطة الإجراءات، كما أنها تشمل مشاريع متنوعة وأحيانا مبتكرة، تقدم في الغالب السوق المحلية، معتمدة في ذلك على خامات محلية ومعدات وآلات ومستلزمات إنتاج بسيطة مقارنة بالمشاريع الكبرى، كما أنها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي بشكل كبير خاصة أمام صعوبات توفير ضمانات كافية للبنوك. ومع أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم المشاريع المصغرة، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فمن نافلة القول أن نؤكد على دورها البارز في الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء.

ومع أنه –ومن الظاهر–قد يعتقد الكثير أن المشاريع المصغرة والناشئة هي وجهان لعملة واحدة، إلا أنه في الواقع يوجد فرق شاسع بين النموذجين، وهذا ما يمكن تعداده من خلال النقاط التالية (بوالشعور، 2018):

1. تمر المؤسسات المصغرة والكلاسيكية عادة خلال دورة حياتها بمرحلة الانطلاق، النمو، ثم النضج، وبعدها تبدأ في التراجع. في حين تمر المؤسسات الناشئة بسلسلة من التراجع والتقدم غير القابل للتنبؤ به وذلك ما بين مرحلة الانطلاق والنمو. لتواصل في الاستمرار بالارتفاع والنمو لمجرد ولوج مرحلة النضج.
2. تقدم المنشئات الناشئة في العادة منتجاتها وخدماتها لسوق جد كبيرة، وعلى العكس من ذلك فغالبًا ما تستهدف المؤسسات المصغرة لسوق محدودة.
3. يتميز مجال الاستثمار في المشاريع الناشئة بحجم المخاطرة المرتفع، ومع ذلك يلقى إقبالا من المستثمرين وذلك نتيجة ارتفاع العائد في حالة نجاح المشروع بالموازاة مع ارتفاع المخاطرة. في حين تركز المشاريع المصغرة في اختياراتها على مجالات الاستثمار التي تتميز بمعدلات مخاطرة جد منخفضة (إن لم نقل محدودة) والتي غالبا ما تكون أرباحها بسيطة.

4. بالنسبة للتمويل فهو الآخر يعرف تباينا واختلافا بين المشاريع المصغرة والناشئة؛ حيث نجد هذه الأخيرة تعتمد في الغالب على الملاك الخواص والذين يتميزون في الغالب بروح المغامرة لأن هذه المشاريع كما يمكنها أن تحقق أرباحا طائلة يمكنها أيضا أن تفلس وتندثر؛ وبالتالي فهي تتمز بارتفاع عامل المخاطرة؛ وهو السبب الذي يجعل البنوك تتفادى استثمار وتمويل مثل هذه المشاريع. وعلى العكس من ذلك تبقى عملية تمويل المشاريع المصغرة ترتكز في الغالب على البنوك التي ترتكز في تمويلها لهذه المشاريع على الدراسة الفنية والمالية المعمقة والمسبقة.

3.– أهمية المشاريع الناشئة والمصغرة: لا يختلف اثنان في أن المشاريع الناشئة والمصغرة كانت ولازالت تلعب دورا بارزا في اقتصاديا الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا: يوجد ما يقارب9 مليون منشأة صغيرة تبلغ قيمة إنتاجها حوالي 30% من إجمالي الناتج القومي، أما في اليابان فقدر عددها حوالي 6 مليون مؤسسة بها حوالي 81% من مجموع العمالة (عمر، 2003) ، وعليه فإن المشاريع المصغرة تحقق مزايا اقتصادية واجتماعية عديدة يمكن تعدادها على النحو التالي:

الجدول رقم 02: أهمية المشاريع الناشئة والمصغرة

الأهمية الاقتصادية	الأهمية الاجتماعية	الأهمية السياسية
-جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، -توفير سلع وخدمات الاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد، -تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات بدل استيرادها، -المساهمة في تنمية الصادرات، -تعمل على زيادة معدل دوران رأس المال وتعبئة هذه الأموال، -تقضي على التضخم عن طريق القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة وامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي.	-تخفيض نسبة البطالة، -رفع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني، -التوظيف الأمثل للموارد البشرية، -تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتوزيع المتوازن للسكان من خلال توطين الصناعة في مختلف المناطق، -تنمية المواهب والابتكارات.	-تعتبر الوسيلة الأساسية لتطبيق مصطلح الرأسمالية الشعبية الذي يهدف لمنع تركز الثروة في أيدي أقلية أفراد المجتمع. -الإسهام في تحقيق مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج.

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على (عمر، 2003) و (فرحان، 2013)

المحور الثالث: تحليل مؤشر أداء الأعمال في الجزائر وانعكاساته على تطور المؤسسات المصغرة والناشئة

سبق وأشرنا إلى أهمية توفير بيئة مناسبة للمؤسسات المصغرة والناشئة؛ وذلك لتتمكن من أداء وظيفتها الاقتصادية على أكمل وجه. وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء على مناخ الأعمال في الجزائر من خلال رصد تطور "مؤشر بيئة أداء الأعمال"، ومن ثم سنعمل على تقصي مكامن القوة والضعف في النتائج المسجلة في مؤشراته الفرعية. كل ذلك بهدف التحقق من مدى توفر بيئة استثمارية مشجعة للمؤسسات المصغرة والناشئة أم لا. وذلك ما يمكن أن تعكسه لنا الإحصائيات التي تعنى بدراسة تطور عدد هذه المؤسسات في الجزائر.

وعليه سنحاول في البداية تتبع مسار تطور عدد المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020؛ وذلك لمعرفة منحى تطورها، ومن ثم نقوم بتحليل بيئة أداء الأعمال ومدى تأثيرها على المؤسسات المصغرة والناشئة.

1.- تطور المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016-2020:

اعتمدت الجزائر في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري عدد العمال ورقم الأعمال؛ وعلى هذا الأساس عرفت:

- المؤسسة المتوسطة بأنها كل مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و2مليار دج، ومجموع ميزانيتها السنوية محصور بين 100 و500 مليون دج؛
- أما المؤسسة الصغيرة فهي كل مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دج؛
- أما المؤسسة المصغرة فهي كل مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج.

ولقد شهد النسيج الاقتصادي تطورات عدة لهذه المؤسسات على اختلاف أنواعها، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جـدول رقـم **03** : تطـور المؤسسـات في الجزائـر حسـب طبيعتهـا مـن الفـترة الممتـدة مـن **2016-2019**:

طبيعة المؤسسة	2016		2017		2018		2019	
	عـــــــدد المؤسسات	%	عـــــــدد المؤسسات	%	عـــــــدد المؤسسات	%	عـــــــدد المؤسسات	%
مؤسسـة مصـغرة أقـل مـن 10 موظفين	1035891	97,7	1042121	97	1107607	97	1157539	97
مؤسسـة صـغيرة بـين10 و49 موظف	21202	2,00	28288	2,6	29688	2,6	31027	2,6
مؤسســـــــة متوســطة بـين 50 و249موظف	3196	0,30	4094	0,4	4567	0,4	4773	0,4
المجموع	1060289	100	1074503	100	1141863	100	1193339	100

Source: Bulletins d'information statistique de la PME, N°30-36 à partir de site suivant: http://www.industrie.gov.dz. Consulté le 30-8-2021.

نلاحظ من خلال الجدول أن تعداد المؤسسات على اختلاف أنواعها عرف تباينا ملحوظًا؛ ففي الوقت الذي تربعت فيه المؤسسات المصغرة على سلم الترتيب بما يعادل 97 % ، احتلت المؤسسات الصغيرة المركز الثاني بـ 2,6 %، وتذيلت المؤسسات المتوسطة الترتيب بـ 0,4 % .

إلا أن هذا الارتفاع في عدد المؤسسات المصغرة وإن بدا للوهلة الأولى أنه إيجابي جدا ولا تشوبه شائبة؛ بيد أن تتبع باقي الإحصائيات الواردة في التقارير السنوية تشير إلى جملة من المآخذ التي ارتأينا تعدادها على النحو التالي:

1.- أغلب المؤسسات هي ذات طبيعة خاصة؛ ومقسمة بما يعادل: 56,25 % ذات طبيعة اعتبارية (وهي تتركز بما نسبته 54,67 % في قطاع الخدمات والذي يركز بالدرجة الأولى على النقل؛ وما يعادل 28,32 % في قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يركز على قطاع البناء)ز في حين تقدر عدد المؤسسات ذات الصفة الطبيعية ما يعادل 43,73 % وهي تشمل المهن الحرة (محامون ، موثقون، أطباء، مهندسون..)ز والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل عدد المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي يتنافس مؤسسوها على أنشائها فعلا تقدم قيمة مضافة للاقتصاد، أم أن هناك اعتبارات ودوافع أخرى لإنشائها؟؟

2.- لاحظنا أيضا من خلال التقارير الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، أن هناك تفاوت في التوزيع الجغرافي للمؤسسات المنشئة؛ حيث تتربع منطقة الشمال على ما يعادل 69,59 % (ما يقدر بـ 830438 مؤسسة)، أما منطقة الهضاب العليا فقدر نصيبها بـ 21,98 % (ما يعادل 262340مؤسسة)، أما منطقة الجنوب فلم تسجل سوى 8,43 % (ما يعادل 100561 مؤسسة) "الإحصائيات تخص سنة 2019". وهذا التفاوت في التوزيع الجغرافي للمؤسسات المصغرة والناشئة وحتى المتوسطة هو الذي يعيدنا من جديد لنقطة البداية؛ لنستفسر من جديد عن طبيعة بيئة الأعمال في الجزائر، وهل هي فعلا مناسبة ومشجعة للاستثمار، خاصة وأننا نعلم تمام العلم أن منطقة الجنوب تزخر بالمشاريع الواعدة التي وإن لاقت الاهتمام والمتابعة؛ فمن شأنها أن تمثل مرتعا خصبا وانطلاقة جديدة للاقتصاد الجزائري. وهذا ما سنسعى للتحقق منه خلال تحليلنا لمؤشر بيئة أداء الأعمال لاحقًا.

3.- من خلال التقارير ذاتها وقفنا على نقطة أخرى لا تقل أهمية عن سابقاته، فسنة بعد سنة تحصي الجهات المعنية أرقاما للمؤسسات التي تم تأسيسها بالموازاة مع المؤسسات التي يتوقف نشاطها؛ ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جـدول رقـم 04: عـدد المؤسسـات المصـغرة–الصـغيرة والمتوسـطة الـتي تم أنشـاؤها والـتي تم توقيـف نشاطها

	2016	2017	2018	2019
عـــدد المؤسســـات الـــتى تم أنشاؤها	108 538	63 531	31 194	57 642
عـدد المؤسسـات الـتي توقـف نشاطها	34 471	12 291	8195	20 550
عـدد المؤسسـات الـتي توقـف نشاطها %	% 31	% 19	% 26,27	% 35,65

Source: Bulletins d'information statistique de la PME, N°30-36 à partir de site suivant: http://www.industrie.gov.dz. Consulté le 30-8-2021.

وانطلاقًـا مـن الجـدول السـابق يتضـح جليًـا أن هنـاك عـدد جـد معتـبر مـن المؤسسـات الـتي وإن نجحـت في البدايـة؛ إلا أنهـا لم تـتمكن مـن متابعـة نشـاطها ولم يكتـب لهـا النجـاح، وانتهـى بهـا المطـاف مـع قائمـة المؤسسـات الـتي تم توقيـف نشـاطها. وهنـا أيضـا نتسـاءل مـن جديـد عـن الأسـباب الـتي مـن شـأنها أن

تـؤدي إلى إنهـاء نشـاط أكثـر مـن 35 % مؤسسـة. ولعـل الإجابـة تكمـن في طبيعـة منـاخ الأعمـال الـذي تنشـط فيـه هـذه المؤسسـات، فهـل تتـوفر الجزائـر علـى بيئـة مشـجعة علـى الاسـتثمار والاسـتمرار أم العكـس؟ ما سنحاول تتبعه من خلال قراءة وتحليل مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر.

2.– تطـور مؤشـر بيئـة أداء الأعمـال في الجزائـر خـلال الفـترة الممتـدة مـن 2016–2020 :

لقـد عـرف مؤشـر بيئـة أداء الأعمـال في الجزائـر تطـورات متفاوتـة وملحوظـة خـلال هـذه الفـترة؛ وذلـك مـا يمكن أن نوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم05: تطور مؤشر بيئة أداء الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016 و2020:

	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب العربي	15	13	15	15	13
الترتيب العالمي	163	156	166	157	157

Source : Doing Business, comparing Business Regulation in 190 Economies, World Bank Group, 2016-2020.

من خلال الجدول السابق يتضح جليًا أن الجزائر تحتل مراتب جد متدنية في الترتيب العربي (من أصل 20 دولة عربية)؛ والعالمي (من أصل190 دولة على المستوى العالمي)، فهي لم تبارح المرتبة 13 عربيًا في أحسن. ومع أنها تحسنت بالانتقال من المريبة 15 إلى المرتبة 13؛ إلا أن هذا التحسن بسبب تراجع كل من السودان والعراق بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي يعيشها البلدين. أما الترتيب العالمي فهو الآخر يشهد تدهورًا ملحوظًا وأغلب الدول التي تأتي بعد الجزائر في الغالب هي دول تعاني من الحروب والنزاعات السياسية (مثل الصومال، إريثيريا، جنوب السودان، اليمن، سوريا، ليبيا...). وعلى العموم وخلال الفترة 2016-2020 صنف المؤشر الجزائر ضمن القائمة الحمراء وهي الدول ذات المناخ الإستثماري "تحت المتوسط".

وفيما يلي سنحاول تحليل أهم المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر بيئة أداء الأعمال، وذلك لنتمكن من معرفة أهم النقائص التي تعتري بيئة الأعمال في الجزائر، والتي على الأرجح هي المعيق الأول للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب. وذلك ما يمكن استعراضه من خلال الجدول التالي؛ والذي اخترنا فيه سنتي 2016 و2019 كمثال لتحليل المؤشر وذلك لتوفر البيانات، كما أن أغلب النتائج تكاد تكون متطابقة.

جدول رقم 06 : تطور مؤشر بيئة أداء الأعمال حسب مؤشراته الفرعية في الجزائر لسنتي 2016 و2019:

	الترتيب عام 2016	الترتيب عام 2019

	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
مؤشر بيئة أداء الأعمال	***15***	***163***	***15***	***157***
1.- مؤشر بدء المشروع	12	145	15	150
2.- مؤشر استخراج التراخيص	17	122	14	117
3.- مؤشر توصيل الكهرباء	16	130	12	96
4.- مؤشر تسجيل الملكية	18	163	21	165
5.- مؤشر الحصول على الائتمان	15	174	18	180
6.- مؤشر حماية المستثمر	18	174	20	179
7.- مؤشر دفع الضرائب	19	169	18	156
8.- مؤشر التجارة عبر الحدود	17	176	18	173
9.- مؤشر إنفاذ العقود	10	106	10	112
10.- مؤشر تسوية حالات الإعسار	4	73	6	77

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال للدول العربية لسنتي 2016-2020، الكويت.

بالنسبة لمؤشر بدء النشاط التجاري: سبق وذكرنا أنه يتكون من أربعة مؤشرات فرعية، ولقد تراجعت مكانة الجزائر عربيًا من المرتبة 12 إلى المرتبة 15، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت قيمة

مؤشر بدء النشاط كلما دل ذلك على تزايد صعوبة بدء وتأسيس الأعمال، وعليه فإن المستثمر في مثل هذه الظروف يواجه العديد من العراقيل والقيود (فمثلا نجد المستثمر في الجزائر يحتاج للقيام بـ 11 إجراء للقيام بمشروعه، كما أنه يحتاج لقرابة 18 يوم)، ومع ذلك يجب أن نشير إلى أن هذه العراقيل المتعلقة بهذا المؤشر الفرعي لا تقتصر على الجزائر فقط وإنما هي السمة البارزة لكل الدول العربية؛ حيث لم تندرج ولا دولة عربية ضمن قائمة أفضل 20 دولة في العالم.

أما مؤشر استخراج التراخيص: فهو يقيس مدى مرونة استصدار تراخيص البناء وتشييد المباني، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، ولقد عرفت فيه الجزائر بعض التحسن؛ حيث انتقلت من المرتبة 17 إلى المرتبة 14عربيًا؛ وذلك نتيجة تقليص المدة اللازمة لاستخراج التراخيص من 204 يوم إلى 131 يوم، ومع ذلك يحتاج الأمر المزيد من التحسين خاصة إذا علمنا أن المدة لا تتجاوز 51 يوم في الإمارات و53 يوم في المغرب التي احتلت المرتبة الثالثة عربيًا.

بالنسبة لمؤشر توصيل الكهرباء: فهو يقيس ثلاثة مؤشرات فرعية، وعرفت الجزائر تحسنًا ملحوظًا؛ حيث انتقل مركزها عربيًا من المرتبة 16 سنة 2016 إلى المرتبة 12 سنة 2019، كما تحسن ترتيبها العالمي؛ حيث انتقلت من المرتبة 130 إلى المرتبة 96 خلال نفس الفترة. ويرجع السبب المباشر في هذا التحسن إلى تقليص المدة اللازمة للتوصيل بالكهرباء من 180 يوم إلى 84 يوم. ومع ذلك يبقى هذا التحسن بسيط ومتواضع إذا ما قارناه مع دولة الإمارات التي تحتاج فقط لـ 10 أيام وهي بذلك تحتل الرتبة الأولى عربيًا وعالميًا.

بالنسبة لمؤشر تسجيل الملكية: فهو يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، وتكمن أهميته في رصد مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية التي تعنى بتنظيم عملية التسجيل الخاصة بالمؤسسة. ومن خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن ترتيب الجزائر عرف تراجعًا؛ حيث انتقلت من الرتبة 18 إلى الرتبة 21 عربيًا، ومن الرتبة 163 إلى الرتبة 165 عالميًا وهي بذلك تتذيل قائمة الدول العربية. والسبب في ذلك هو أن المستثمر يحتاج لـ 10 إجراءات لتسجيل الملكية في حين نجد دول عربية أخرى مثل: (الإمارات، البحرين، والسعودية مثلًا) يحتاج المستثمر فقط لإجراءين لإتمام العملية. كما تحتاج عملية التسجيل لـ 55 يوم في حين نجد المستثمر في السعودية أو الإمارات يحتاج فقط ليومين لإتمام العملية. أما مؤشر التكلفة بالنسبة للعقار فيقدر بـ 7,1 %في حين نجده يتراوح من 0 إلى 0,5 %في كل من السعودية، الإمارات، قطر، والكويت. ولعل الأرقام السابقة تفسر التراجع

الكبير بل وعزوف المستثمر الأجنبي الذي بات يفضل الاستثمار في دول أخرى عدى الجزائر. كما أن هذا المشكل بات يرق حتى المستثمر المحلي وذلك ما تترجمه الأرقام المتواضعة للمؤسسات في الجزائر مقارنة بباقي الدول العربية وحتى المغاربية.

بالنسبة لمؤشر الحصول على الائتمان: فهو يهتم بقياس مدى سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان المطلوب للمؤسسة؛ ويتكون من أربع مؤشرات فرعية. من خلال الجدول السابق يتضح أن الجزائر تسجل تراجعًا ملحوظًا، حيث انتقلت من الرتبة 15 إلى الرتبة 18 عربيًا، ومن الرتبة 174 إلى الرتبة 180 عالميًا من أصل 190 دولة. وهذا الترتيب كافي لإعطاء صورة واضحة على عمق تدهور بيئة أداء الأعمال في الجزائر؛ وذلك من شأنه أن يحول دون القيام بالعديد من المشاريع الاستثمارية، كما أنه يترجم ارتفاع عدد المؤسسات التي تعرضت لوقف نشاطها؛ والتي عرضناها سابقًا، ببساطة لأن التمويل هو الشريان الذي يغذي المؤسسات سواء كانت صغيرة أو ناشئة، وبدونه تضطر لإنهاء نشاطها.

مؤشر حماية المستثمرين الأقلية: يتكون من أربع مؤشرات فرعية؛ وهو يقيس مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارة بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية. ومن الجدول السابق يتضح جليًا أن الجزائر عرفت تراجعا في هذا المؤشر؛ حيث انتقل ترتيبها من 18 إلى 20 عربيًا؛ ومن الرتبة 174 إلى 179 عالميًا. والسبب هو النتائج الضعيفة جدا التي سجلتها على مستوى المؤشرات الفرعية؛ حيث لم تسجل سوى 4 نقاط من أصل 10 في مؤشر "نطاق الإفصاح"؛ ونقطة واحدة من 10 في مؤشر "نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة"، ولم تسجل ولا نقطة في كل من مؤشر "نطاق حرية المساهمين" ومؤشر "نطاق الملكية والتحكم" ومؤشر "نطاق الشفافية في الشركات". وهذه النتائج كفيلة بكبح العملية الاستثمارية وتصفية العديد من المؤسسات.

بالنسبة لمؤشر دفع الضرائب: فهو يهتم بقياس مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية، ويشمل ثلاث مؤشرات فرعية. ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر سجلت تحسنًا طفيفًا على مستوى هذا المؤشر؛ حيث انتقلت من الرتبة 19 إلى الرتبة 18 عربيًا ومن الرتبة 169 إلى 156 عالميًا. والسبب في هذا التحسن يرجع إلى تقليص عدد الساعات سنويًا من 385 إلى 265، كمنا انخفضت نسبة إجمالي معدل الضريبة والمساهمات من الربح من 72,7 إلى 66. ونشير هنا أنه لابد على الجزائر أن تضاعف جهودها لتحسين هذا المؤشر لأنه يشكل السبب المباشر في خلق

وانتعاش السوق الموازي؛ حيث أصبح هذا الأخير ملاذ الكثير من المستثمرين، كما أن ارتفاع هذا المؤشر يعكس الأسباب الموضوعية التي من شأنها أن تحول دون إنشاء المؤسسات على اختلاف أنواعها، كما من شأنها أن تحول مشاريع واعدة لدول أخرى؛ خاصة إذا علمنا أن دول عربية مثل: البحرين، قطر، الكويت وسلطنة عمان احتلت على التوالي المراتب: 1، 3، 6، و11 عالميًا سنة 2020.

أما مؤشر التجارة عبر الحدود: فيشمل ثمانية مؤشرات فرعية؛ ويركز على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير. ويلاحظ من خلال النتائج المعروضة في الجدول السابق أن الجزائر تراجعت بدرجة واحدة عربيًا، لكن على المستوى العالمي تحسنت؛ حيث انتقلت من الرتبة 176 إلى الرتبة 173، وهذا التحسن المحتشم يرجع إلى تقليص الوقت اللازم للاستيراد "الالتزام الوثائقي" من 327 ساعة سنة 2016 إلى 96 ساعة سنة 2019. وعلى العموم سجلت كل الدول العربية تأخرًا في هذا المؤشر حيث لم تصنف ولا دولة ضمن قائمة الدول العشرين الأفضل في العالم؛ وأفضل ترتيب حصلت عليه دولة فلسطين حيث صنفت الأولى عربيًا وفي الرتبة 54 عالميًا وذلك حسب تقرير 2020.

أما بالنسبة لمؤشر إنفاذ العقود: والذي يشمل سبع مؤشرات فرعية فهو بقيس مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات المنظمة للنظام القضائي؛ بالإضافة لعملية الفصل في القضايا والنزاعات التجارية. ومن خلال النتائج المسجلة في الجدول نلاحظ أن الجزائر عرفت تراجعًا في ترتيبها العالمي؛ حيث انتقلت من الرتبة 106 سنة 2016 إلى الرتبة 112 سنة 2019. والسبب في ذلك هو تراجع بعض المؤشرات الفرعية مثل: المؤشر الخاص بالمدة اللازم لإنفاذ العقد "الوقت" والذي ارتفع من 630 يوم سنة 2016 إلى 1296 يوم سنة 2019، كما عرفت الكلفة "التكلفة كنسبة من قيمة المطالبة" هي الأخرى ارتفاعًا من 19.9 %إلى 44 % . وللأمانة نشير إلى أن كل الدول العربية سجلت تأخرًا ملحوظًا من خلال هذا المؤشر وأحسن ترتيب تفردت به دولة الإمارات والتي جاءت في الرتبة الأولى عربيًا و8 عالميًا.

أما مؤشر تسوية حالات الإعسار: فهو يشمل ثماني مؤشرات فرعية ويهتم بقياس مدى مرونة قوانين الإفلاس، ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا من جديد أن الجزائر سجلت تراجعًا في هذا المؤشر، حيث انتقلت من الرتبة 4 سنة 2016 إلى الرتبة 6 عربيًا سنة 2019. كما تراجع ترتيبها العالمي من الرتبة 73 إلى الرتبة 77 خلال نفس الفترة. ونشير إلى أن كل الدول العربية تعرف تراجعًا في

الترتيب العالمي لهذا المؤشر الفرعي؛ حيث جاءت جيبوتي في الترتيب الأول عربيًا وفي الرتبة 44 عالميًا لتليها البحرين في المرتبة 60.

كل المؤشرات السابقة أعطتنا صورة واضحة عن واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر؛ والتي تؤثر مباشرة على عملية إنشاء المؤسسات على اختلاف تصنيفاتها، كما تؤثر بيئة الأعمال أيضًا على مسار المؤسسات وتوجهاتها مما يدفع العديد منها لوقف النشاط.

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والناشئة أساس قيام النشاط الاقتصادي وبعث عجلة النمو في العديد من الدول، ولتتمكن من القيام بذلك لابد من توفر بيئة مناسبة ومشجعة للقيام بالعملية الاستثمارية. ومن خلال موضوع بحثنا توصلنا لجملة من النتائج التي يمكن تعدادها على النحو التالي:

- تتربع المؤسسات المصغرة على سلم الترتيب بما يعادل 97 % ؛ في حين تأتي المؤسسات الصغيرة في المركز الثاني بـ 2,6 %، وتتذيل المؤسسات المتوسطة الترتيب بـ 0,4 % .
- أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والناشئة يتركز في قطاع الخدمات والذي يركز بالدرجة الأولى على النقل وقطاع البناء؛ بالإضافة إلى المهن الحرة (محامون ، موثقون، أطباء، مهندسون..)، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل عدد المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي يتنافس مؤسسوها على أنشائها فعلا تقدم قيمة مضافة للاقتصاد، أم أن هناك اعتبارات ودوافع أخرى لإنشائها؟؟
- من خلال بحثنا توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك تفاوت في التوزيع الجغرافي للمؤسسات المنشأة؛ حيث تتربع منطقة الشمال على ما يعادل 69,59 % ، أما منطقة الهضاب العليا فقدر نصيبها بـ 21,98 % ، أما منطقة الجنوب فلم تسجل سوى 8,43 % ؛ وهذا التفاوت في التوزيع الجغرافي يعود بالدرجة الأولى لطبيعة بيئة الأعمال في الجزائر، والتي تحتاج المزيد من الاهتمام لتكون أكثر تشجيعًا للمستثمرين.

- كما توصلنا من خلال بحثنا إلى أن هناك عدد جد معتبر من المؤسسات تم توقيف نشاطها. والسبب في الغالب يرجع لطبيعة مناخ الأعمال الذي تنشط فيه هذه المؤسسات؛ والذي يكون في الغالب لا يصب في صالح المؤسسات الصغيرة والناشئة، مما يضطرها للخروج من الساحة الاقتصادية نهائيًا أو اللجوء إلى السوق الموازي.
- من خلال بحثنا تمكنا من الإطلاع أكثر فأكثر على مؤشر بيئة الأعمال؛ والذي عرفت فيه الجزائر مراتب جد متدنية في الترتيب العربي كما العالمي، كما أننا لاحظنا أن الدول التي تأتي بعد الجزائر في الغالب هي دول تعاني من الحروب والنزاعات السياسية (مثل الصومال، إريتريا، جنوب السودان، اليمن، سوريا، ليبيا...). وعلى هذا الأساس صنف المؤشر الجزائر ضمن القائمة الحمراء وهي الدول ذات المناخ الاستثماري "تحت المتوسط" وذلك خلال الفترة 2016-2020. وهذا التراجع في قيمة مؤشر بيئة أداء الأعمال مرده للقيم المتدنية التي عرفتها الجزائر من خلال مؤشراته الفرعية كلها ودون استثناء.
- وفي الختام يمكننا الجزم بأن بيئة أداء الأعمال تشكل حجر الأساس في بناء أي صرح مؤسساتي، والمؤسسات المصغرة والناشئة على غرار باقي المؤسسات الاقتصادية تحتاج لبيئة استثمارية مشجعة أكثر من البقية، لأنها في الغالب مؤسسات فتية وتحتاج للدعم الفني والتقني والمالي.

ونتيجة لما سبق يمكن أن نختم بحثنا بجملة من التوصيات التي نرى أنها ضرورية لإعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والناشئة، كما أنها ضرورية لتحسين بيئة أداء الأعمال في الجزائر؛ والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- توفير الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لطبيعة عمل المؤسسات الصغيرة والناشئة خلال مختلف مراحل نموها؛ لضمان استمراريتها وتطورها.
- تعزيز القوة القانونية للمؤسسات الصغيرة والناشئة وتحسين الإجراءات المتعلقة ببدء النشاط واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية، بالإضافة لضرورة تقوية المؤسسات القانونية ذات الصلة بحماية المستثمرين وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار.
- محاولة إيجاد حلول مناسبة للمؤسسات الصغيرة والناشئة فيما يخص "التمويل"؛ وفي هذا الصدد نشير إلى ضرورة رفع قدرة نظم المعلومات الائتمانية، واستكمال آليات ضمان التمويل

وتطوير الأطر التشريعية الخاصة بها بما يعزز قوة الضمانات ويعطي مرونة أكبر في استخدام الأصول المختلفة للضمان؛ كل ما سبق من شأنه أن يقلل من كلفة ومخاطر التمويل.

- كما يتوجب على الهيئات الراعية للمؤسسات المصغرة والناشئة أن تنوع من أدواتها التمويلية بما يتناسب وطبيعة هذه المؤسسات، وهذا من شأنه أن يساهم في توفير خيارات تمويل متوسطة وطويلة الأجل، مثل التمويل الإيجاري، المساهمة في رأس المال، صناديق الأسهم الخاصة، رأس المال الجريء "venture capital" لتمويل المشاريع الجديدة ودعم المبادرات المبتكرة، كما يمكن بهذا الصدد الاعتماد على التمويل الاسلامي وما يمكن أن يقدمه من حلول مبتكرة وهادفة لتمويل المؤسسات المصغرة والناشئة، وتغطية جانب من فجوتها التمويلية؛ خاصة مع تنامي الطلب على المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- توفير منح التدريب وتوفير مراكز الأعمال والمؤتمرات والندوات الاستثمارية؛ وذلك لتوضيح الكثير من الجوانب التي تعنى بإنشاء المؤسسة وتطويرها مثل التسويق وإعداد البيانات المالية، وإدارة التدفقات النقدية، وكيفية إعداد وثائق المناقصات، والتعرف على أسواق التصدير، وآليات تنمية الصادرات. بالإضافة إلى الحرص الشديد على اعتماد هذه المؤسسات على تكنلوجيا المعلومات والاتصالات؛ لأنها تلعب دورا بارزًا في الحصول على المعلومة والنفاذ للأسواق وزيادة القدرة التنافسية.

قائمة المراجع:

1. المحروق ماهر حسن، مقابله إيهاب،2006، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعيقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.
2. أمل عبد الحميد، مني عبد القادر، 2017، "ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"، دراسات دورية العدد السابع، بنك الاستثمار القومي.
3. بوالشعور شريفة، 2018،" دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2.
4. حرب بيان،2006، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- التجربة السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 العدد الثاني، سوريا.

5. صاري علي، دغرير فتحي، 2013،"واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، الجمهورية التونسية، يومي 27-29جوان 2013.
6. طارق اسماعيل،2017، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 38.
7. عنبة هالة محمد لبيب، 2002،" إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي"، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
8. عوينان عبد القادر، 2017، "تحليل مؤشرات بيئة أداء الأعمال العربية وأثرها على الاستثمار الأجنبي"، مجلة معارف، السنة الثانية عشر، العدد 22، جوان 2017.
9. فرحان محمد عبد الحميد محمد، 2013، «تقرير بعنوان تمويل المشروعات الصغيرة...المعوقات والتحديات"، مركز المعلومات والدراسات، منتدى الأعمال الفلسطيني.
10. فرحان محمد عبد الحميد محمد، 2009، "مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي"، دار الحامد للنشر، الأردن.
11. فرحان محمد عبد الحميد محمد، "التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السعودية، السنة؟
12. محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن، 2019، "بيئة أداء الأعمال في الدول العربية: الواقع والتحديات"، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 55.
13. محمد عبد الحليم عمر، 2003، " أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة"، بحث مقدم إلى مؤتمر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال للدول العربية لسنتي 2016-2020، الكويت.
15. ممارسة أنشطة الأعمال، 2014،" فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم"، الطبعة 11، البنك الدولي، واشنطن.
16. Khrystyna Kushnir, Melina Laura Mirmulstein, and Rita Ramalho, 2010, « Micro, Small, and Medium Enterprises Around the World:

How Many Are There, and What Affects the count », IFC and the World Bank.
17. Bulletin d'information statistique de l'entreprise « PME », 2017, Ministère de l'industrie et des mines, N° 31, Edition novembre 2017.
18. Bulletin d'information statistique de l'entreprise « PME »,2020 , Ministère de l'industrie et des mines, N° 36, Edition Avril 2020.
19. https://www.mena-tech.com . Date de consultation le: 12-08-2021 a 12^{h} 00.